

ما زال الشعب السوري ينتقل من مجزرة إلى أخرى تقرير مجزرة دوما

تفاصيل الحادثة:

شن الطيران الحربي الحكومي هجوماً عنيفاً ومركزاً على مدينة دوما الواقعة شرق العاصمة دمشق، حيث استمر القصف من مدفعات الهاون التي تطوق المدينة من أطرافها كافة، إضافة إلى القصف من داخل مقر إدارة المركبات التابعة للقوات الحكومية والواقعة في مدينة حرستا القريبة من مدينة دوما، وامتد القصف من ساعات الليل حتى اليوم فجرًا وتوقف قرابة الساعة الثالثة، تركز القصف المدفعي على الأحياء السكنية الواقعة خلف مسجد حسبية والأحياء الواقعة خلف جامع الآغا، تم استهداف بناء سكني بقصف مدفعي سقط في القصف ثمانية قتلى دفعة واحدة وبكل دم بارد بينهم ثلاثة نساء في إشارة واضحة إلى القصف العشوائي وإرادة القتل بهدف القتل، ويقع هذا البناء في المنطقة بين الجامع الكبير وبين جامع حسبية وهي من أكثر المناطق السكنية في المدينة اكتظاظاً بالسكان.

لم نتمكن من الوصول إلى المنطقة وتقديم أي مساعدة بسبب تطويق المنطقة بالكامل وبسبب منع القوات الحكومية لأي منظمة حقوقية أو إغاثية من العمل على أراضيها. من خلال تواصلنا مع أهالي المدينة ومع أقرباء الضحايا حصلنا على أسماء ثمانية من القتلى الذين سقطوا إثر القصف وأحصينا ما لا يقل عن ٤٠ جريحاً، لدينا أكثر من ٤ حالات حرجة جداً وهناك عجز كبير في الإمكانيات الطبية وسط منع الحكومة السورية لنقل الجرحى والمصابين وهناك خوف على حياتهم حيث تتم معالجتهم داخل المنازل التي لا تملك إمكانيات حقيقية.

خريطة تظهر توزع وانتشار القوات الحكومية في مدينة دوما

توثيق ثمانية من الضحايا بينهم ٣ نساء

- ١- سلمى مندو
- ٢- عدنان الدرة
- ٣- هاني حموري
- ٤- ندى المشعوت
- ٥- رشيد أحمد طعمة
- ٦- هيثم سليك
- ٧- سيدة من عائلة كواني وهي أم لعدد من الأطفال، وقد أصيب أطفالها بجراح متوسطة الخطورة وهم من بيت هارون
- ٨- باسم فارس الخشم

فيديوهات توثق فيها ضحايا المجزرة وصورهم وأسمائهم:



المنزل الذي تم استهدافه وأدى إلى المجزرة المروعة

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمنظمة حقوقية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان ندين وبشكل صارخ هذه المجزرة المروعة، التي تصنف على أنها جريمة ضد الإنسانية والمجازر التي يتعرض لها الشعب السوري كافة على مدار الساعة، ونحمل القوات الحكومية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد المسؤولية الكاملة والمباشرة عن المجزرة وعن كافة التبعات وردات الفعل المترتبة عليها، ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة العمل وبالسرية القصوى لاتخاذ كل ما من شأنه حماية المدنيين في سوريا وأن ترقى إلى مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة المتورطين كافة في تلك المجازر إلى محكمة الجنايات الدولية.